عيسى الكندري مترئسا جانبا من الجلسة

جانب من الحضور الحكومي

المجلس فوض مكتب المجلس بتحديد موعد مناقشة جهود الحكومة في إصلاح الطرق

استجواب وزير الداخلية في جلسة علنية .. ورف

■ الغانم: نهنئ الأخ الشايع بهذا المنصب ونسأل الله تعالى أن يعينه.. وأنا واثق كل الثقة أنه أهل لها

مداخلة الوزيرة المقيل

■ الخالد: الحكومة توافق على رسالة لجنة «الخارجية» لكن من باب التعاون يجب ألا تصل الرسائل متأخرة

متابعة بهبوه

■ هايف: انتهاء استجوابي لا يعني انتهاء محاوره التي يجب على الوزيرة الجديدة متابعتها وتعديل القوانين

■ الدمخي: نتطلع إلى عفو عام عن الشباب ومنهم المسجون داخل الكويت ويريدون الاعتذار لصاحب السمو

وأبدى استغرابه من إصدار الوزيرة تعميما وزاريا بتغيير خلطة الاسفلت للمشاريع القائمة والمشاريع المستقبلية تلاها تاكيد من الوزيرة في تصريح لها سلامة خلطة الاسفلت متسائلا عما «إذا كان الغرض من القرار تنفيع المقاول».

وانتقد الطبطبائي عدم انتهاء «الاشغال» من مشروع طريق الجهراء ومشروع شارع «جمال عبدالناصر» اللذين بدأت في تنفيذهما عام 2011 «واحد أسباب ذلك هو تغيير خلطة الاسفلت» مشيرا الى تراجع تصنيف الكويت في المؤشر العالمي لجودة الطرق.

وذكر ان مشروع مطار الكويت «تي 2» بلغت تكلفته نحو 1,300ر4 مليار دينار «نحو 4,275ر13 مليارات دولار» «ولم يتم التعاقد مع مكتب استشاري للمشروع» معربا عن استيائه لتاجيل المناقصة الاستشارية للمشروع.

وانتقد كذلك ما اعتبره «تخبطا» في نقل تبعية مشروع المطار بين عدد من الجهات الحكومية وما يراه «تضاربا» في تصريحات المسؤولين عن نسب إنجاز المشروع وموعد تسليمه إضافة الى عدم انتهاء المقاول من إعداد التقارير اللازمة لمشروع المطار.

كما اعرب عن استيائه لما اسماه «تلاعب المقاولين» في مشاريع «الاشغال» من حيث نوعية وكمية المواد الإنشائية وعدم تقيد المقاولين بإنشاء مشاريع المنشآت الخدمية وفق التصاميم والخطط التي وضعتها الوزارة بها لتتماشى مع الغرض من إنشائها.

ويرى النائب ان «الاشغال» «تراخت في الدفاع عن حقوقها أمام المقاولين وتسببت في ضياع غرامات على المقاولين بمبالغ تصل الى عشرات الملايين».

والقى بالائمة على المؤسسة العامة للرعاية السكنية في ما اعتبره «تقاعسا» عن تطبيق القانون على الجهات التي تعاقدت معها «مما كبد الدولة خسائر فادحة».

واشار الى التاخير في تنفيذ مشروع توسعة الوفرة الاسكاني وفق آخر تقرير للمؤسسة وفي المقابل «لم توجه اي إنذار للمشرفين على المشروع وعدم سحب مشروع جنوب المطلاع الاسكاني من المقاول لعدم انتهائه حتى الآن من تنفيذ البنية التحتية للمشروع بنسبة تاخير بلغت 52 بالمئة».

وأبدى النائب استياءه فيما يراد «بعدم قيام «السكنية» بممارسة واجبها في اختيار الجهاز الاستشاري والمشرف على مشاريعها إضافة الى عدم إزالة عوائق مشروع مدينة «سعد العبدالله» وعدم توزيع وحدات سكنية في مشروع مدينة جنوب «صباح الأحمد».

ثم ردت الوزيرة بوشهري:

أكدت الوزيرة بوشهري التشديد في اتخاذ العقوبات بحق الشركات والمقاولين المتعثرين في تنفيذ مشاريع الدولة وحرمانهم من دخول في مناقصات الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

وقالت انها قامت بتسييل كفالات على عدد من شركات المقاولة والمكاتب الاستشارية وتحصيل غرامات تقدر بالملايين من الشركات المتاخرة في تنفيذ المشاريع حرصا منها على حماية المال العام ورفضها المساس بمصالح الدولة.

واشارت إلى منع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لـ14 مقاولا من مناقصات المؤسسة ومخاطبة «جهاز المناقصات» بحرمان 14 شركة إضافة الى تسييل مبلغ 24 مليون دينار «نحو 79 مليون دولار» لكفالات تخص ثلاث شركات مقاولة وتحصيل 7 ملايين دينار «نحو 23 مليون دولار» بحق شركات متاخرة.

وأوضحت الدكتورة رمضان ان أكبر عملية تسييل لكفالات في تاريخ المؤسسة العامة للرعاية السكنية قامت بتطبيقها على شركتين بقيمة 24 مليون دينار «نحو 79 مليون دولار» وذلك للحفاظ على المال العام.

ولفتت الى مخاطبة «جهاز المناقصات» لحرمان الشركات والمكاتب المتعثرة في مشاريع «السكنية» من كافة مشاريع الدولة وذلك بعد حرمانها من مناقصات المؤسسة وذلك في «خطوة غير مسبوقة».

وذكرت انها طبقت غرامات وحجزت كفالات بقيمة 70 مليون دينار «نحو 230 مليون دولار» على الشركات المتاخرة في المشاريع الى جانب حرمانها من مناقصات المؤسسة وطلب حرمانها من المناقصات.

واشارت إلى ما تضمنته صحيفة الاستجواب باكتفائها بتوجيه الإنذار لشركتين في مشروع الوفرة قائلة انه «أخفى عن النواب ما ذكرته التعاقدية في مشاريع وزارة الأشغال العامة بما يترتب عليه إهدار المال العام.

المحور الخامس: سوء إدارة الوزيرة لأزمة الطرق والإدلاء بمعلومات غير صحيحة ادت إلى تضليل الرأي العام.

وزيرة الإسكان والأشغال تعتلي المنصة.. والمجلس يأذن لفريقها الفني بدخول القاعة استعدادا لبدء المناقشة.

عمر الطبطبائي يبدأ استجوابه:

قال الطبطبائي ان وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان رمضان «أخفقت» في إنجاز اعمال إصلاح الطرق والشوارع المتضررة من الامطار.

وأضاف «سمعنا كثيرا عن مشاريع ضخمة ستحول الكويت الى مركز مالي في حين ان ممارسات وزارة الاشغال هي التي أحبطت هذه المشاريع نتيجة عدم التزامها بتقديم خطة عمل».

وذكر ان خطة وزارة الاشغال لسنة 2019-2020 شملت مشاريع مهمة بينها 51 مشروعا خاصا باعمال الطرق وانشاء مستشفى للاطفال ومدارس ومشاريع شبكات الري والصرف الصحي إضافة الى طرح تسعة مشاريع أخرى معتبرا ان التقارير اثبتت ان «كثير من هذه المشاريع غير قابلة للطرح».

واستعرض الطبطبائي ما اعتبرها «مشاريع ليس لها تاريخ طرح متوقع ومشاريع أخرى لم تبين الوزارة سبب تاخيرها وفقا لما هو مدرج في تقرير الوزارة» مشيرا الى استغراق موافقة بلدية الكويت على بناء مواقف للسيارات لأحد المشاريع «مدة ثلاث سنوات».

وتطرق الى تقرير صحيفة اقتصادية وضع الكويت في المرتبة الخامسة خليجيا في تاخير العقود المترسية معتبرا تاخر ترتيب الكويت في تنفيذ المشاريع التنموية «إساءة الى مكانة البلاد عالميا».

وتساءل النائب عن موعد طرح الوزيرة للمشاريع في الخطة السنوية مع العلم بانه تبقى على نهاية السنة المالية خمسة اشهر «في حين ان مشاريع الطرق في الدول التي ساهمت البلاد في دعمها وتمويلها لم تتاخر» وفق ما يرى.

... وأيضا عاشور

... ودميثير

الدلال متحدثا أثناء الجلسة